

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الْوَلَايَةُ الْمَصْرِيَّةُ

بِجُودِ رِسْمِيَّةِ الْحُكُومَةِ الْمَصْرِيَّةِ - عَلِيَّ غَيْرِ عَيْتِيَّ

( العدد ٨٥ مكرر ) الصادر في يوم الخميس ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ - ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ( السنة ١٢٧ )

قانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٥

بشأن تراخيص الاستيراد الصادرة بالخصم على حسابات حق الاستيراد

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٠ و ٥٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ ؛  
وعلى القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ يفرض رسم استيراد المعدل بالقانون رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٥٥ ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛  
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تراخيص الاستيراد الممنوحة خصما من حسابات حق الاستيراد والتي لم تحوّل قيمتها بعملة أجنبية أو بالقيود في حسابات الاتفاقيات أو لم تشحن البضائع الممنوحة عنها هذه التراخيص قبل العمل بهذا القانون ، لا تعتبر نافذة المفعول ما لم يصدق عليها من جديد من المراقبة العامة للاستيراد .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ ( ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ )

وزير المالية والاقتصاد

عبد المصعب التميمي ولي

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر - نييكاكس (١٩٠١)